

## مهنة تدقيق الحسابات بين معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة ذات الرؤية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

طالب دكتوراه إسماعيل ممي\* أ.د/ عزه الأزهر  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي  
مخبر الانتماء: النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية  
azza.lazhar@yahoo.com mammi-ismail@univ-eloued.dz

تاريخ القبول: 2020/12/24

تاريخ الإرسال: 2020/10/11

### الملخص:

يهدف هذا المقال العلمي إلى الوقوف على واقع الاعتماد على كل من معايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذا المعايير الدولية للتدقيق ومدى بعد وجود تطابق في الرؤى وتناسب في المتطلبات بينهما، وهذا على مستوى الأرضية المهنية والوظيفية لمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات وأوساطها العملية، حيث عرفت هذه الأرضية وجود دول ذات قوى اقتصادية تتم فيها ممارسة هذه المهنة وفق نهج وظيفي متطور مكنها من ضمان استمرارية قوتها في هذا المجال، والذي فرضت فيه الرؤية الإسلامية نفسها وهذا على مستوى مختلف معطياته خاصة تلك المتعلقة بالجوانب المهنية التي يقوم عليها على غرار مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات التي عرفت في هذا الصدد ميلاد معايير للمراجعة تنسجم مع تلك الرؤية صدرت من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.  
الكلمات المفتاحية: التدقيق؛ مهنة؛ معايير التدقيق.

### Abstract:

This scientific article aims to examine the reality of relying on both the auditing standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions as well as the international auditing standards, and the extent to which there is a congruence in visions and proportionality in the requirements between them on the level of the professional and functional ground of the auditing profession and its practical milieu As this ground knew the existence of countries with economic powers in which this profession is practised according to an advanced functional approach that enabled them to ensure the continuity of their strength in this field, in which the Islamic vision imposed itself and this is at the level of its various data especially those related to the professional aspects on which it is based, such as The profession of auditing, which knew in this regard the birth of auditing standards consistent with that vision issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

**Key words :** Audit; profession; Auditing standards.

\* المؤلف المرسل.

## مقدمة:

لقد عرفت الأراضية الاقتصادية الدولية عدة أحداث ووقائع مست مختلف أطرها العلمية ونظمها الوظيفية، الأمر الذي تكبدت تبعاته مختلف حكومات الدول كونها تعد قوامها المهني وعصب مختلف أنشطتها، وقد استوجب هذا الأمر إعادة بعث هذه الأراضية من جديد من خلال الاعتماد على عدة آليات تسمح لها بضمان نموها وتحسين آفاقها على مستوى مختلف جوانبها، ولعل أهم تلك الآليات الاهتمام بعديد المهن والوظائف التي تقوم عليها الأراضية الاقتصادية، وهذا من خلال إعداد معايير ذات بعد دولي لها، وهذا ما حصل فعلا على مستوى مهنة مراجعة وتدقيق الحسابات، وفي ظل هذه الوقائع عرفت الرؤية الإسلامية نموها على مستوى تلك الأراضية، الأمر الذي فرض عليها مواكبة كل التغيرات الحاصلة فيها، حيث لجأت إلى الاهتمام هي الأخرى بمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات، وفي هذا الصدد فقد ظهرت معايير مراجعة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تتناسب مع تلك الرؤية، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية: هل تتطابق الرؤى وتتناسب المتطلبات بين معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؟ وما هو واقع الاعتماد على كلا المعايير على مستوى الأراضية الدولية لمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات؟

## أهمية الدراسة:

لقد عرفت الرؤية الإسلامية نموها على مستوى الأراضية الاقتصادية وهذا راجع إلى اعتمادها على عدة آليات ساعدتها على هذا النمو، خاصة وأن هذه الرؤية أضحت أحد أهم اهتمامات الدول ذات القوى الاقتصادية، وتعد معايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أحد أهم الآليات التي ارتكزت عليها هذه الرؤية، ومن هنا تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال التعرف على هذه المعايير وكذا مدى بعد وجود تطابق في الرؤى والمتطلبات بينها وبين معايير التدقيق الدولية، وأيضا الرؤية الدولية من الاعتماد عليهما وهذا على مستوى أراضية مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات.

## الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الاعتماد على كل من معايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذا المعايير الدولية للتدقيق ومدى بعد وجود تناسب في المتطلبات و تطابق في الرؤى بينهما، وهذا على مستوى الفضاءات المهنية لمهنة مراجعة وتدقيق الحسابات، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث محاور كالتالي:

**المحور الأول:** الإطار المفاهيمي العام لتدقيق الحسابات.

**المحور الثاني:** مدخل إلى معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

**المحور الثالث:** واقع وجود تطابق وتناسب في الرؤى والمتطلبات بين معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والرؤية الدولية من الاعتماد عليهما.

## أولا الإطار المفاهيمي العام لتدقيق الحسابات:

**1-1- لمحة عن تاريخ عملية التدقيق:** لقد نشأت عملية أو مهنة التدقيق في الوقت الذي كان الإنسان بحاجة لها وهذا بغية الوقوف على صحة مختلف البيانات المحاسبية ومدى مطابقتها للواقع وقد كان ظهور هذه المهنة عند مختلف الحكومات حيث أن المصريين واليونانيين كانوا يعتمدون على أشخاص يعملون على الوقوف والتأكد من مدى صحة مختلف الحسابات العامة، ومع مرور الوقت ازداد انتشار هذه المهنة خاصة مع تطور علم المحاسبة، حيث شملت هذه العملية مختلف الجوانب المتعلقة بالميدان الاقتصادي الخاص، وقد كان ظهور أول هيئة مهنية تنظم سير عملية التدقيق في إيطاليا، ثم توجهت بعد ذلك مختلف الدول إلى السهر على التنظيم المهني لهذه العملية، حيث ظهر قانون الشركات والذي أقر وأكد على ضرورة القيام والاعتماد على عملية التدقيق وهذا من أجل حماية أموال المستثمرين من مختلف أشكال التلاعب كما يعد هذا القانون من أهم الركائز التي عجلت بالدفع بهذه العملية و الاهتمام بها على مستوى مختلف دول العالم والتي تباينت الفترات الزمنية على الاعتماد على هذه المهنة من طرفهم، كما أن حدوث أضرار على مستوى السياسة المالية لمختلف الدول وكذا ظهور الأزمات المالية على الصعيد الدولي من بين مجموعة من العوامل التي على إثرها توسع مفهوم عملية ومهنة التدقيق<sup>1</sup>.

**1-2- مفهوم تدقيق الحسابات:** إن المنهج الوظيفي الذي تسلكه مختلف المحيطات الاقتصادية، تتغير أطره ونظمه وفق للأرضيات المهنية المختلفة، حيث نجد أن الأرضيات المهنية الرائدة تنتهج نظم مختلفة في هذا المجال يميزها عن غيرها ويضمن لها المسلك الوظيفي الأنسب لتحقيق مختلف متطلباتها، كما تعمد إلى إنتاج مختلف الآليات التي تمكنها من تحقيق أهدافها المطلوبة التي خلقت من أجلها، والتي من أهمها إعادة بعث حيويتها الاقتصادية وهذا عن طريق تطوير مختلف العمليات الوظيفية التي خصصت لأجل هذا الأمر والتي من بينها الاهتمام بعملية تدقيق الحسابات لما لها في هذا الشأن من تأثير مباشر يحتم على مختلف تلك الأرضيات المهنية الرائدة وضعها في عين الاعتبار.

وعموما فتدقيق الحسابات هو " فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع قيد التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل، وإبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية للمشروع في نهاية فترة زمنية محددة، ومدى تعبيرها عن حقيقة نتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة"<sup>2</sup>.

**1-3- أهداف تدقيق الحسابات:** تعد عملية تدقيق الحسابات من أبرز الوسائل التي تسعى لتقديم مجموعة من الخدمات المختلفة، وقد كان الهدف في القديم من هذه العملية هو الوقوف على مختلف حالات التلاعب والغش وأيضاً التزوير وكذا الأخطاء والتي يتم التعرف عليها على مستوى السجلات ومختلف الدفاتر، لكن سرعان ما تغير الغرض والهدف من هذه العملية وأصبحت تلك الأهداف تتحقق بصفة تلقائية وبشكل آلي وهذا أثناء مراحل سير عملية تدقيق الحسابات، ومع هذا فلا يجب إغفالها أو إهمالها، وأصبح الهدف أو الغرض الأصلي من هذه العملية أساساً هو إبداء وإعطاء الرأي المحايد و الفني حول عدالة وكذا صدق القوائم المالية، وقد تزامن تطور هذه الأغراض والأهداف المتعلقة بهذه العملية مع تطور الأهداف في الميادين العملية المختلفة، إضافة إلى ذلك فقد ظهرت تطورات مرتبطة بالأهداف الحديثة لهذه العملية، والمتمثلة أساساً في تحقيق الرفاهية الممكنة لأفراد مختلف المجتمعات

التي تنشط فيها الوحدات الاقتصادية، وهذا لمسايرة تطور أهداف تلك الوحدات التي أصبحت تعنى بالمساهمة في تحقيق تلك الرفاهية وهذا لصالح مختلف المجتمعات الناشطة على مستواها<sup>3</sup>.

**4-1- أهمية عملية تدقيق الحسابات:** لعملية التدقيق أهمية كبيرة للعديد من الفئات المختلفة سواء كانت هذه الفئات داخلية أو خارجية، حيث تعتمد هذه الأخيرة على المطاف الذي تنتهي به هذه العملية والمتمثل أساسا في التقرير وهذا في اتخاذ مجمل قراراتهم المهمة وكذا مختلف تطلعاتهم المستقبلية، وفي هذا الصدد فإدارة المشروع تقوم بالاعتماد على مختلف البيانات المحاسبية التي تم تدقيقها في عملية وضع الخطط والوقوف على السير العام وتقييمه ومراقبته وهذا لمختلف عملياتها وأنشطتها، بينما توجد أيضا البنوك وكذا المقرضون هذه الفئات تعتمد على هذه العملية هيا الأخرى، حيث تتمكن عن طريق القوائم المالية والتي تم تدقيقها في الوقوف على الحالات المالية لمختلف المنشآت التي تعمل على إمدادهم بالقروض... الخ، أما المستثمرون فيتمكنون عن طريق القوائم المالية التي تم تدقيقها في اتخاذ مختلف قراراتهم بما يضمن توجيه إستثمارتهم بالشكل الذي يسمح لهم ويمكنهم من تحقيق القدر الأكبر من العوائد، إضافة إلى ذلك فالجهات الحكومية هيا أيضا تعتمد بشكل كبير على مجل القوائم المالية والتي تم تدقيقها في القيام بمختلف العمليات المتنوعة<sup>4</sup>.

**ثانيا: مدخل إلى معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

سوف نحاول في هذا المحور تقديم مدخل مفاهيمي عام حول كل من معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

## 2-1 مفهوم معايير التدقيق الدولية:

قبل التطرق إلى تقديم مفهوم لمعايير التدقيق الدولية وجب علينا أولا الوقوف على معايير التدقيق، حيث تعرف بأنها "الأنماط التي يجب أن يحتذي بها المدقق أثناء أداء مهمته، فهي تمثل قاعدة عامة ترشد المدقق في سلوكه المهني حتى يمكنه إنجاز عملية التدقيق بالجودة الملائمة، ولذلك فان معايير التدقيق تمثل مستويات للأداء المهني وإطارا عاما يعمل المدقق ضمنه"<sup>5</sup>، هذا بالنسبة لمعايير التدقيق، أما عن معايير التدقيق الدولية فهي تمثل: "إرشادات فنية وأخلاقية وتعليمية توفر قدر كاف من المرونة لترك المجال مفتوحا أمام الهيئات المهنية في دول العالم للاسترشاد بها وإتاحة الفرصة أمامها حتى يمكن تكيفها مع الظروف البيئية بكل دولة، إذ تعتبر مجموعة من التوجيهات التي يجب على المدقق أن يتبعها في أداء مهمته، وكذا يمكن الاعتماد عليها للحكم على ذلك الأداء"<sup>6</sup>.

وفي الجدول التالي سنحاول عرض هذه المعايير<sup>7</sup>:

**الجدول رقم 1: المعايير الدولية للتدقيق حسب آخر تحديث (إعادة صياغة، تعديل، معايير جديدة)**

رقم المعيار	اسم المعيار
أولا : المعايير الدولية للتدقيق التي تم إعادة صياغتها	
ISA210	الاتفاق على شروط التعيين .
ISA220	مراقبة الجودة لتدقيق البيانات المالية .
ISA230	توثيق التدقيق .
ISA240	مسؤولية مدقق الحسابات المتعلقة بالاحتيال عند تدقيق القوائم المالية .
ISA250	النظر في القوانين والأنظمة في تدقيق القوائم المالية .
ISA300	التخطيط لتدقيق القوائم المالية .
ISA315	تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم المؤسسة وبيئتها .
ISA330	إجراءات المدقق لمواجهة المخاطر المقيمة .

## مهنة تدقيق الحسابات بين معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة...

أدلة التدقيق .	SA500
التدقيق لأول مرة - الأرصدة الافتتاحية .	ISA510
الإجراءات التحليلية .	ISA520
العينات الإحصائية في التدقيق .	ISA530
الأطراف ذات العلاقة .	ISA550
الأحداث اللاحقة .	ISA560
استمرارية المؤسسة .	ISA570
التأكيدات الكتابية .	ISA580
استخدام عمل المدقق الداخلي .	ISA610
تكوين الرأي وتقديم تقرير مدقق الحسابات .	ISA700
المعلومات المقارنة - مقارنة الأرقام والبيانات المالية المتقابلة .	ISA710
مسؤولية مدقق الحسابات عن المعلومات الأخرى في الوثائق الموجودة في البيانات المالية المدققة .	ISA720
<b>ثانيا : المعايير الدولية للتدقيق التي تم تعديلها وإعادة صياغتها .</b>	
الأهداف العامة لعمل مدقق الحسابات المستقل وتنفيذ عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق	ISA200
الاتصال مع القائمين على الحوكمة .	ISA260
الأهمية النسبية في تخطيط وتنفيذ التدقيق .	ISA320
الاعتبارات في التدقيق المتعلقة بمؤسسة تستخدم خدمات من مؤسسات أخرى .	402ISA
أدلة التدقيق - اعتبارات محددة لبنود مختارة .	501ISA
المصادقات الخارجية .	505ISA
التقديرات المحاسبية بما فيها تقديرات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة .	540ISA
اعتبارات خاصة عند تدقيق القوائم المالية للمجموعات ( بما فيها أعمال مدققي عناصر تلك القوائم ) .	600ISA
استخدام عمل الخبير .	620ISA
تعديلات الرأي في تقرير مدقق الحسابات المستقل .	705ISA
<b>ثالثا : المعايير الدولية للتدقيق الجديدة .</b>	
الاتصال مع القائمين على الحوكمة والإدارة في حالة ضعف الرقابة الداخلية (معياري جديد كان جزءا من معيار 260).	265ISA
تقييم الأخطاء الجوهرية المكتشفة خلال التدقيق (كان جزءا من معيار 300).	450ISA
الفقرة الإيضاحية المركزة و فقرات الأمور الأخرى في تقرير مدقق الحسابات المستقل ( كان جزءا من معيار 705 ) .	706ISA
اعتبارات خاصة بتدقيق حسابات البيانات المالية المفردة وعناصر محددة، أو الحسابات من بنود القوائم المالية (معيار جديد كان جزءا من معيار 800 ) .	805ISA
تقرير مدقق الحسابات عن ملخص البيانات المالية (معيار جديد كان جزءا من معيار 800).	810ISA

**المصدر:** بن نعيمة سليمة، النظام المحاسبي المالي وأثره على التدقيق ومحافظة الحسابات طبقا للمعايير الدولية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التدقيق والنظام المحاسبي المالي، غير منشورة، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، مستغانم، الجزائر، 2017/2018 ص ص 134 و 135.

## 2-2- الإطار العام لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة

**الصادرة عنها:** لقد كانت انطلاقة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال ظهور العديد من المؤسسات المالية والتي تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية، الأمر الذي استوجب وجود هيئة تعمل على إعداد معايير تتوافق مع تلك المبادئ وهذا لتطبيقها على مستوى تلك المؤسسات في مجالات عديدة، وقد تم تسجيل هذه الهيئة واعتبارها هيئة بصفة عالمية سنة 1991 في البحرين، حيث عرفت مجموعة من التعديلات وهذا على مستوى النظام الأساسي لها، كما تعمل على تقديم مختلف الإجازات وكذا

الشهادات في العديد من المجالات المتنوعة، ولعل من أبرز الأهداف التي تسعى من أجلها هو العمل على ترقية الفكر في مجال المحاسبة وكذا مجال المراجعة وهذا على مستوى مختلف المؤسسات المالية الإسلامية وكذا مختلف المجالات والأمور المصرفية والتي لها علاقة بتلك المؤسسات، كما تسعى هذه الهيئة إلى إصدار معايير للمراجعة و معايير للمحاسبة وإصدارات أخرى متنوعة، وكذا تعديلها وأيضا مراجعتها وكذا السعي من أجل تطبيقها، سواء تلك المتعلقة بالمحاسبة أو المتعلقة بالمراجعة أو غيرها من إصدارتها المختلفة، وهذا على عدة مستويات متنوعة<sup>8</sup>.

أما معايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة فهي<sup>9</sup>:

- معيار المراجعة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة والمتمثل في هدف المراجعة ومبادئها ويعد المعيار رقم واحد .

- معيار المراجعة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة والمتمثل في تقرير المراجع الخارجي ويعد المعيار رقم اثنان.

- معيار المراجعة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة والمتمثل في شروط الارتباط لعملية المراجعة ويعد المعيار رقم ثلاثة.

- معيار المراجعة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة والمتمثل في فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويعد المعيار رقم أربعة.

- معيار المراجعة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة والمتمثل في مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية ويعد المعيار رقم خمسة.

**2-3- أهمية المعايير لعملية و مهنة التدقيق:** تعتبر المعايير المتعلقة بمهنة التدقيق والتي أصدرها الإتحاد الدولي للمحاسبين، أحد أبرز الأدوات لأداء هذه المهنة وفق مفاهيمها وإجراءاتها اللازمة من طرف المهنيين، فهي تضمن توفير الإطار اللازم لأدائها حسب الشكل الأمثل وهذا عن طريق جملة من الإرشادات التي تتيحها لهم، كما تعمل على توجيههم وتساعدهم في القدرة على الحكم على مدى جودة وكفاءة أدائهم، و تساعد أيضا في ضمان تحقيق الرغبات المتعلقة بالتقارير المالية وهذا بالنسبة للمجتمع، كون أن هذه الرغبات تعرف استمرارا في زيادتها، كما تعتبر هذه المعايير أحد أهم الأدوات التي يمكن تطبيقها على كافة ومختلف القوائم المالية<sup>10</sup>.

**ثالثا: واقع وجود تطابق وتناسب في الرؤى والمتطلبات بين معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والرؤية الدولية من الاعتماد عليهما:**

سوف نحاول في هذا المحور التعرف أولا على واقع الاعتماد على كل من معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة ذات الرؤية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على المستوى الدولي، ثم الوقوف على واقع وجود تطابق في الرؤى والمتطلبات بينهما، وأخيرا تقديم خلاصة عامة .

**3-1- واقع الاعتماد على كل من معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على مستوى الدولي:** في هذا الطرح سوف نتطرق إلى واقع الاعتماد على كل من معايير التدقيق الدولية، وكذا معايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة

## مهنة تدقيق الحسابات بين معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة...

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهذا على مستوى الأرضية الدولية لمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات.

**3-1-1- الاعتماد على معايير التدقيق الدولية على المستوى الدولي:** لقد أوضحت السلوكيات المهنية المتباينة في التطبيق والمختلفة في التنظيم للعديد من المهن أحد أهم العوائق التي تضمن فشل تطور تلك المهن باختلاف الأهداف المرجوة منها، فالقائمون عليها بحاجة إلى مسالك موحدة في الأداء وغير متفرقة في الممارسة حتى تكون لهم سبيل واضح لضمان تحقيق الأهداف المطلوبة، وهذا الأمر يمكن إسقاطه على مهنة مراجعة وتدقيق الحسابات، حيث وعلى مستواها المهني على الصعيد الدولي تم إعداد معايير دولية لها، ومن خلال الجدول رقم "2" توضح لدينا مدى اهتمام العديد من الدول والتي من بينها دول ذات القوى والريادة الاقتصادية بتلك المعايير وهذا على مستوى أرضياتهم المهنية والتي كانت كما يلي<sup>11</sup>:

**الجدول رقم 2 : موقف الدول من معايير التدقيق الدولية (ISA)**

الدول	موقفها من معايير التدقيق الدولية
الإكوادور، بيرو، الأرجواي	قامت بتبني معايير التدقيق الدولية (ISA)
الأرجنتين	وضعت هدف تحقيق التنسيق مع معايير التدقيق الدولية (ISA) في خطة عملها لعام 2002
البرازيل	فلا توجد هناك اختلافات كبيرة بين المعايير الدولية والبرازيلية في مجال التدقيق
تشيلي	تم تنسيقها مع معايير التدقيق بتشيلي مع معايير التدقيق المتعارف عليها الأمريكية (GAAS)
عشر من دول شرق أوروبا	ألبانيا، بلغاريا، هنغاريا، مونتينيغرو، صربيا، البوسنة، كرواتيا، مولدوفا، رومانيا، يوغسلافيا: تقوم بتطبيق معايير التدقيق الدولية (ISA)
هولندا	قرر مجلس معايير التدقيق الهولندي أن يتخلى عن إجراء تطوير إضافي لمعايير التدقيق المحلية وتبني معايير التدقيق الدولية (ISA) دلا عنها، مع سرد المتطلبات المحلية في نهاية كل معيار من المعايير.
ألمانيا	وافقت على معايير التدقيق الدولية (ISA)
بريطانيا	قام مجلس ممارسة التدقيق البريطاني بتنقيح المعايير المحلية باستناد على معايير التدقيق الدولية (ISA)، ولكنه يستخدم تعبير أو صياغة مختلفة ويضيف المتطلبات المحلية، ويتضمن كل معيار من المعايير في نهايته مدى التطابق مع معايير التدقيق الدولية (ISA).
جنوب أفريقيا	هناك مشروع لتحقيق التنسيق بين معايير جنوب أفريقيا مع معايير التدقيق الدولية (ISA).
كندا	في عام 1977 قدم تقرير عن تطوير استراتيجيات وضع المعايير، واستنتج معهد المحاسبين القانونيين الكندي : "أن الهدف النهائي هو مجموعة معايير تدقيق مقبولة على المستوى الدولي ومن قبل أسواق رأس المال الدولية، وستلعب كندا دوراً أساسياً في عملية وضع المعايير سواء على نطاق العالم ككل أو على نطاق أمريكا الشمالية".
الولايات المتحدة الأمريكية	فيرى كثير من المختصين ضرورة تنسيق معايير التدقيق الأمريكية مع معايير التدقيق الدولية (ISA)
فرنسا	يدرس معهد التدقيق في فرنسا المتطلبات الخاصة بالشركات الفرنسية والتي لا تغطيها معايير التدقيق الدولية (ISA) قبل الإعلان عن موافقتها على تطبيقها
الاتحاد الأوروبي	وجود توجه نحو استخدام معايير التدقيق الدولية (ISA) من قبل العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد
الأردن	منذ عام 1991 قد تم تبني معايير التدقيق الدولية (ISA) من خلال جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، وهي الجهة المخولة لذلك وفي حالة وجود أي اختلاف في التطبيق عن المعايير الدولية يجب أخذ موافقة مجلس إدارة الجمعية.
لبنان	تم تبني معايير التدقيق الدولية
مصر	صدر قرار وزير الاقتصاد المصري رقم (503) لسنة 1997 ونص فيه على أن يتم تدقيق حسابات هذه شركات المساهمة والتوصية بالأسهم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية

**المصدر:** بهلولي نور الهدى، أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر- دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه طور ثالث في العلوم

التجارية تخصص محاسبة ومالية و تدقيق، (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1 - سطيف - الجزائر - 2016 / 2017، ص 49.

**3-1-2- الاعتماد على معايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة على مستوى الدولي:** لقد عمدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى تقديم مجموعة من المعايير في مجالات متنوعة ومختلفة، وفي هذا الشأن يوجد مجموعة من المعايير المتعلقة بالتدقيق وأخرى شرعية إضافة إلى معايير متعلقة بالحوكمة وأيضاً معايير متعلقة بالأخلاقيات وكذا معايير متعلقة بالمحاسبة، وقد لجأت العديد من الدول والمؤسسات على مستوى العالم والتي تهتم بمختلف ما تقدمه تلك الهيئة إلى الاعتماد على المعايير المتعلقة بالتدقيق وكذا بالحوكمة وأيضاً تلك المتعلقة بالأخلاقيات، حيث تنوعت واختلفت إجراءات الاعتماد عليها، ففي قارة آسيا يوجد على سبيل المثال مجموعة من الدول مثل البحرين، سوريا، اليمن... الخ عمدت إلى هذا الإجراء، وفي قارة إفريقيا أيضاً توجد نيجيريا والسودان قامت بذلك الإجراء، كما أن العديد من الشركات والمؤسسات المتنوعة على المستوى العالمي هيا الأخرى أقدمت على ذلك الإجراء<sup>12</sup>.

**3-2- واقع وجود تناسب في الرؤى وتطابق في المتطلبات بين معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:** من أجل الوقوف على واقع وجود تناسب في الرؤى وتطابق في المتطلبات بين ما جاء في معايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التدقيق الدولية، قمنا بالاستناد على مجموعة من المراجع المختلفة في هذا الشأن، حيث عمدنا إلى تقديم ملخص لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مع إيضاح ما يتناسب معها من معايير التدقيق الدولية كما يلي<sup>13</sup>:

✓ **معيار هدف المراجعة ومبادئها:** يسعى هذا المعيار إلى تقديم توضيحات لمجمل الأهداف والضوابط التي تنضم عملية مراجعة القوائم المالية المعدة على مستوى مختلف المؤسسات التي تعمل وفق المبادئ الإسلامية، فقدرت المراجع من إعطاء رأيه حول القوائم المالية ومدى إعدادها من كل الجوانب ذات الأهمية النسبية، وأيضاً وفقاً لضوابط الشرع الإسلامي وكذا المعايير المحاسبية على المستوى المحلي ومختلف الأنظمة التي لها العلاقة والمعمول به على مستوى الدولة التي تعمل فيها تلك المؤسسات ومعايير المحاسبة التي تصدرها الهيئة يعتبر هو الهدف من وراء عملية مراجعة القوائم المالية، ولكي يتسنى تحقيق هذا الهدف وجب عليه ضبط هذه العملية وهذا عن طريق إعداد آليات دقيقة لتنفيذ هذه العملية بما يتوافق مع معايير المراجعة الصادرة عن الهيئة، أما على مستوى معايير التدقيق الدولية فمعيار التدقيق الدولي رقم 200 يتقابل مع هذا المعيار حيث يعد هذا المعيار الدولي من المعايير التي تم إعادة صياغتها وتعديلها، وهو يسعى لتقديم مختلف التوضيحات المساعدة لمصدق الحسابات، في مختلف الإجراءات والكيفيات التي تساعده في تحقيق وتنفيذ مجمل الأهداف العامة من وراء عملية تدقيق البيانات المالية.

✓ **معيار تقرير المراجع الخارجي:** إن القصد من وضع هذا المعيار هو تقديم توضيحات بشأن شكل التقرير الذي يعده المراجع الخارجي وكذا مضمونه وهذا بناء على عملية مراجعة للقوائم المالية على مستوى المؤسسات التي تعمل وفق لما يتطابق مع الشرع الإسلامي، وفي هذا الإطار وحتى يتسنى للمراجع إبداء رأيه حول القوائم المالية لتلك المؤسسات وجب عليه القيام بإجراءات الفحص وكذا التقييم لمختلف النتائج التي يتحصل عليها من مختلف أدلة الإثبات، حيث يجب عليه الأخذ



بالحسبان مع إذا كان إعداد القوائم المالية تم وفق متطلبات مختلف المعايير المحاسبية التي لها علاقة على المستوى المحلي وكذا وفق معايير المحاسبة الصادر عن الهيئة، وأيضاً مدى التزام تلك القوائم بمختلف المتطلبات النظامية وكذا القانونية، وعلى مستوى معايير التدقيق الدولية فإن كل من معايير التدقيق الدولية 700 و706 و250 و705 تتقابل مع هذا المعيار، حيث أن المعيار الدولي للتدقيق رقم 700 يسعى إلى تقديم توضيحات مختلفة حول التقرير الذي يعده مدقق الحسابات والذي يتضمن رأيه الذي يبديه بشكل واضح فيه، وهذا بناء على تقييم مجمل النتائج التي تحصل عليها من مختلف أدلة الإثبات، ويعد من المعايير التي تم إعادة صياغتها، أما بالنسبة لمعيار التدقيق الدولي رقم 706، فقد كان جزء من معيار التدقيق الدولي رقم 705، هذا الأخير (705) كان قد تطرق إلى مختلف الحالات والمواطن التي يتمكن على أساسها مدقق الحسابات من الإدلاء برأيه المناسب وبشكل واضح ووفقاً لما تقتضيه الضرورة، كما يعتبر من بين المعايير التي تم تعديلها وإعادة صياغتها.

✓ **معيار شروط الارتباط لعملية المراجعة:** يتضمن هذا المعيار مختلف الضوابط وكذا المحتويات الضرورية الواجب توفرها في خطاب الارتباط لعملية المراجعة، حيث من المستحسن أن يعمد المراجع إلى إرساله إلى المؤسسة التي تعد قوائمها المالية بما يتوافق مع الشرع الإسلامي وهذا قبل مباشرة إجراءات التعيين، أما على مستوى معايير التدقيق الدولية فمعيار التدقيق الدولي رقم 210 يتقابل مع هذا المعيار، حيث يعتبر من معايير التدقيق الدولية التي تم إعادة صياغتها، كما يعمد إلى تقديم مختلف التفسيرات والتوضيحات لمساعدة المدقق في كل الأمور والعمليات التي تتعلق بالاتفاق على شروط التعيين والتكليف بعملية تدقيق مختلف البيانات المالية.

✓ **معيار فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية:** يعمل هذا المعيار على تقديم التوضيحات المتعلقة بفحص المراجع الخارجي للالتزام بضوابط الشرع الإسلامي وهذا عند القيام بعملية مراجعة القوائم المالية التي تعدها مختلف المؤسسات الملتزمة بالمبادئ الإسلامية، حيث يجب على المراجع أن يكون على دراية بتلك الضوابط الشرعية الإسلامية، غير أنه لا يتوجب أن تكون تلك الدراية بقدر دراية هيئة الرقابة الشرعية، كما يجب عليه أن يستند على مجمل الفتاوى والقرارات التي تقدمها تلك الهيئة في الوقوف على مدى التزام المؤسسات المالية بالضوابط الشرعية الإسلامية عند إعداد قوائمها المالية، وفي هذا الصدد فمعيار التدقيق الدولي 250 يتقابل مع هذا المعيار حيث يعتبر من بين معايير التدقيق الدولية التي تم إعادة صياغتها، فهو يعمل على تقديم مختلف التوضيحات والتفسيرات والتي تساعد المدقق للوقوف على مختلف وضعيات عدم الامتثال بالقوانين وكذا اللوائح والتي قد تؤثر بشكل كبير على مختلف البيانات المالية وهذا عن طريق إجراء عمليات تدقيق محددة، كما يقدم أيضاً توضيحات وتفسيرات للمدقق للحصول على القدر الكافي من الأدلة المناسبة والمتعلق بمدى الامتثال بمجل القوانين ومختلف الأنظمة و التي لها تأثير مباشر على العديد من المعطيات المهمة.

✓ **معيار مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية:** يسعى هذا المعيار إلى تقديم مختلف التوضيحات حول المسؤولية التي تقع على عاتق المراجع الخارجي عند الوقوف على مختلف مخاطر التزوير والخطأ أثناء القيام بمراجعة القوائم المالية للمؤسسات التي تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، إضافة إلى ذلك فهو يسعى إلى إيضاح الحد الأدنى من الإجراءات الواجب على هذا الأخير اتخاذها عند اكتشاف مثل هذه الحالات والتي تقع المسؤولية

الأولى عند حدوثها على أعضاء إدارة المؤسسة والمطالبون باتخاذ كافة الإجراءات من أجل تجنب الوقوع في مثل هذه الحالات غير أن هذا لا يخلية من هذه المسؤولية خاصة في حالة عدم عرض مختلف الحالات التي يكتشفها على المسؤولين، أو عدم قيامه بإتباع كافة الإجراءات اللازمة والضرورية لإعداد عملية المراجعة بأسلوب يمكنه من الوقوف على مختلف تلك الحالات، أما على مستوى معايير التدقيق الدولية فكلا من المعايير 240 و250 و330 و315 تتقابل مع هذا المعيار، حيث أن معيار التدقيق الدولي 240 يعمل على تقديم جملة من التوضيحات والتفسيرات والمتعلقة بالمسؤولية التي تقع على عاتق مدقق الحسابات في اعتبار حالات الاحتيال عند قيامه بعملية تدقيق مجمل البيانات المالية، وكذا الآليات التي تساعده في الوقوف على مثل هذه الحالات، ويعتبر هذا المعيار من بين جملة المعايير التي تم إعادة صياغتها، أما بالنسبة لمعيار التدقيق الدولي رقم 330، فهو يسعى إلى تقديم مختلف التوضيحات والتفسيرات للمدقق من أجل القيام بعملية تدقيق بشكل ملائم تمكنه من الحصول على ما يناسب من الأدلة التي تساعده في الوقوف على مواجهة مختلف المخاطر المقيمة وهذا عن طريق إعداد ما يناسب من الحلول لذلك الغرض كما يعد من المعايير التي تم إعادة صياغتها، أما معيار التدقيق الدولي رقم 315 فهو يعمل على تقديم جملة من التوضيحات والتفسيرات والتي تكون سندا للمدقق للوقوف على مخاطر الأخطاء الجوهرية وتقييمها، والتي وقعت تحت حالات الغش أو الخطأ وهذا بإتباع العديد الطرق التي تمكنه من القيام بذلك، ويعد أيضا هذا من المعيار من المعايير التي تم إعادة صياغتها.

**3-3- الخلاصة:** من خلال وقوفنا على واقع الاعتماد على كل من معايير التدقيق الدولية و معايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على الصعيد الدولي، وبعد عرضنا لمخلص لكل معيار من معايير المراجعة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية وما يتناسب معه من معايير التدقيق الدولية، اتضح وجود تطابق وتناسب في الرؤى والمتطلبات بين كلا المعايير إلى حد كبير، غير أن هذا لا ينفي وجود حالات اللاتطابق بينهما وهذا أمر طبيعي، كما أن كل من معايير المراجعة الصادرة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذا معايير التدقيق الدولية قد عرفت اهتماما واعتمادا من قبل العديد من الدول وهذا على مستوى أرضياتهم المهنية المتعلقة بمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات.

#### **الخاتمة:**

من خلال هذه الدراسة والتي حاولنا فيها الوقوف على مدى بعد وجود تطابق في الرؤى وتناسب في المتطلبات بين كل من معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وكذا واقع الرؤية الدولية من الاعتماد عليهما على مستوى الأوساط المهنية لمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات، خلصنا إلى عدة نتائج لعل أبرزها أن أرضية مهنة التدقيق قد أبدت اهتماما كبيرا بكل من معايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذا معايير التدقيق الدولية وهذا من خلال اعتماد واهتمام العديد من الدول بهما، كما خلصنا أيضا إلى أن الرؤى والمتطلبات لكلا المعايير يسودها الكثير من التطابق والتناسب فيما بينهما غير أن هذا لا ينفي وجود بعض حالات اللاتطابق، وتوصلنا أيضا إلى أن الرؤية الإسلامية على صعيد الأرضية الاقتصادية قد تمكنت من وضع بعد إيجابي لها على مستوى هذا المجال، وهذا عن طريق اندماجها مع مختلف آلياته التي يرتكز عليها بعدما عرفت هذه الرؤية نموا على مستوى تلك الأرضية،

## مهنة تدقيق الحسابات بين معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة...

وأخيراً نوصي بضرورة خلق كيان أو تنظيم موازي ويكون تحت الإشراف التام لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث يكلف هذا الكيان للتفرغ فقط لمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات من خلال إعداد معايير لها، وهذا الاقتراح مبني على كون أن عدد معايير المراجعة الصادرة عن الهيئة قليل مقارنة بمعايير المحاسبة على أن يتم الاعتماد على تلك المعايير بعد الموافقة عليها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

### قائمة المصادر والمراجع:

- 1- د. أحمد فايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- 2- د. رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- 3- د. محمد فضل مسعد، د. خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 4- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات التي تم اعتمادها حتى صفر 1437هـ، ديسمبر 2015 م، المنامة، البحرين.
- 5- بهلولي نور الهدى، مساهمة تبني معايير التدقيق الدولية (200-299) في تعزيز المبادئ والمسؤوليات العامة لممارسة مهنة التدقيق المحاسبي دراسة تقييمية من منظور محافظي الحسابات في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 1، المجلد 18، ديسمبر 2018.
- 6- بن نعيمة سليمة، النظام المحاسبي المالي وأثره على التدقيق ومحافظه الحسابات طبقاً للمعايير الدولية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التدقيق والنظام المحاسبي المالي، غير منشورة، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، مستغانم، الجزائر، 2017/2018.
- 7- بهلولي نور الهدى، أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر - دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين - أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه طور ثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية وتدقيق، (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر - 2016/2017.
- 8- موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الرابط تم الإطلاع عليه يوم 17-09-2020 م على الساعة 8 ليلاً.

<https://aaiofi.com/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A3%D9%8A%D9%88%D9%81%D9%8A>

- 9- د. عبد الباري مشعل، هيكل معايير الحوكمة والتدقيق الشرعي، رؤية إستراتيجية لتطوير معايير "أيوفي"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دراسات،

<https://www.aliqtisadislami.net/%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84-D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A>

نشر بتاريخ 15 أكتوبر 2016 تم الإطلاع عليه بتاريخ 18 09 2020 على الساعة 7 ليلاً، أخذه من (عامر حجل، مسؤولية مراجع الحسابات في ضوء معايير المراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 2012).

### الهوامش:

<sup>1</sup> د. أحمد فايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 7 إلى 9، بتصريف.

- <sup>2</sup> د رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 24.
- <sup>3</sup> : د محمد فضل مسعد، د خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص ص من 19 إلى 22، بتصرف.
- <sup>4</sup> د رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)، المصدر السابق، ص 39 بتصرف.
- <sup>5</sup> د رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)، المصدر نفسه، ص 104.
- <sup>6</sup> بهلولي نور الهدى، مساهمة تبني معايير التدقيق الدولية (200-299) في تعزيز المبادئ والمسؤوليات العامة لممارسة مهنة التدقيق المحاسبي دراسة تقييمية من منظور محافظي الحسابات في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سطيف 1-، الجزائر، العدد 1، المجلد 18، ديسمبر 2018، ص 197.
- <sup>7</sup> بن نعيمة سليمة، النظام المحاسبي المالي وأثره على التدقيق ومحافظه الحسابات طبقا للمعايير الدولية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التدقيق والنظام المحاسبي المالي، غير منشورة، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، مستغانم، الجزائر، 2018/2017 ص ص 134 و 135.
- <sup>8</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات التي تم اعتمادها حتى صفر 1437 هـ - ديسمبر 2015 م، المنامة، البحرين، ص ص، من 13 إلى 17، بتصرف.
- <sup>9</sup> لمزيد من التفاصيل، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات التي تم اعتمادها حتى صفر 1437 هـ - ديسمبر 2015 م، المصدر نفسه ص ص، من 963 إلى 1040.
- <sup>10</sup> رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)، المصدر السابق، ص ص 103 و 104، بتصرف.
- <sup>11</sup> بهلولي نور الهدى، أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر- دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه طور ثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية وتدقيق (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس - سطيف 1- سطيف - الجزائر - 2017/2016 ص 49.
- <sup>12</sup> موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الرابط تم الإطلاع عليه يوم 16-09-2020 م على الساعة 8 ليلا، بتصرف.
- <https://aaofii.com/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A3%D9%8A%D9%88%D9%81%D9%8A>
- <sup>13</sup> بتصرف من:
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات التي تم اعتمادها حتى صفر 1437 هـ - ديسمبر 2015 م، المصدر السابق، ص 963 إلى 1040.
- د عبد الباري مشعل، هيكل معايير الحوكمة والتدقيق الشرعي، رؤية إستراتيجية لتطوير معايير "أيوفي"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دراسات، نشر بتاريخ 15 أكتوبر 2016، تم الإطلاع عليه 2020/09/18 م على الساعة 7 ليلا، أخذه من (عامر حجل، مسؤولية مراجع الحسابات في ضوء معايير المراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 2012، ص 24).
- <https://www.aliqtisadalislami.net/%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A>
- رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)، المصدر السابق، ص 107 إلى 116.